جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

الرقابة الإدارية على سوق الأوراق المالية
-دراسة مقارنة-

رسالة تقدمت بها الطالبة

صفد نوري أحمد عبد الواحد القيسي

إلى مجلس قسم القانون في معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون العام

وبإشراف

د. سحر جبار يعقوب
استاذ القانون المساعد

١٤٤٠ هـ ٢٠١٩ م

﴿قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ

مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾

(الكهف، ٦٦)

الإهداء

إلى أيامي التي كتَبت قُصتها أوجاع الزمان .

الى القمر الذي أطفَئ نورهُ قبل أن أدركه بالحنان (الشهيد أبي) .

الى الشمس التي أنارت طريقي وغرست في قلبي الأمان (أمي) .

الى نجومي (أخوتي وأخواتي) .

الى من سيَسكُن قلبي .

الى مشرفتي الفاضلة الاستاذ المساعد الدكتور (سحر جبار يعقوب)

الى من رافقني في طريقي .

الى أرواح الأبرياء . . . .

أهُدي هذا العطاء

صفد نوري القيسي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أزكى الأنبياء والمرسلين (مُحمد بن عبد الله) واله وصحبه الطيبين الطاهرين، احمُد الله الذي وفقني في أنجاز هذه الرسالة واتمامها بصورتها النهائية.. ويشرفني ان اتقدم بخالص شكري وامتناني الى أستاذتي الفاضلة الاستاذ المساعد الدكتورة سحر جبار يعقوب لتفضلها بالأشراف على رسالتي على الرغم من تعدد التزاماتها وضيق وقتها، فضلاً عن اخلاصها في متابعتي بشكل متواصل خلال مده اعداد الرسالة، فضلاً عن اعطائي المعلومات الثمينة التي زادت من قيمة البحث.

كما أتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى السيد الدكتور محمد بحر العلوم (رحمه الله تعالى) وعمادة معهد العلمين للدراسات العليا في النجف الاشرف و جميع الاساتذة التدريسيين لما بذلوه من جهود قيمة لخدمة المسيرة العلمية..

كما اتقدم بأسمى ايآت الشكر والعرفان والتقدير لأساتذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة بقبولهم مناقشة رسالتي وما قدموه من افكار نيرة قومت الرسالة وعززت عملية البحث . ولا يفوتني ان اقدم شكري لكل من ساعدني في اتمام هذا العمل وأخص منهم المستشار في مجلس الدولة الاستاذ (ياسين طه ويس) للسماح لي بالمشاركة في مناقشة مشروع قانون سوق الأوراق المالية لسنة ٢٠٠٨ والأخذ ببعض توصيات رسالتي .. ومدير دائرة الرقابة والتفتيش الاستاذ (عباس فاضل)وجميع الموظفين في هيئة الاوراق المالية لما قدموه لي من مساعدة وعون في رفدي بالتعليمات والقرارات الصادرة عن الهيئة .

وأخيراً أوجه شكري بكل احترام وتقدير الى (أ.د.م قيصر يحيى جعفر) و(أ.د حيدر طالب ألإمارة) وأسرتي المحترمة الذين عاشوا معي قلقي طيلة مدة البحث.. راجية من الله تعالى أن اكون عند حسن ظنهم بي ... ولله التوفيق.

صفد نوري القيسي

المستخلص

إن هيـأة الأوراق الماليــة هيئــة عامــة تتمتــع بالشخصــية المعنويــة والاســتقلال المــالي والإداري، لهـا حـق التقاضـي والتمثيـل أمـام المحـاكم ولهـا حـق توكيـل محـامٍ ، تَعدُ هيئـة الأوراق الماليـة الجهةالإداريـة التـي تمـارس الرقابـة علـى سـوق الأوراق الماليـة والشركات المدرجـة فيـه من خـلال وضـع القـوانين والأنظمـة والتعليمـات التـي تـنظم نشـاطات السـوق ، ومراقبـة مـدى التـزام السوق والشركات المدرجة فيه بالقوانين الموضوعة من قبلها.

تراقب هيأة الأوراق الماليـة فـي العراق والدول المقارنـة جميـع نشاطات السوق من اصـدار وقيد وتداول الأوراق الماليـة ، كمـا تقوم بالكشـف عن العمليات المشبوهة فـي السوق التـي تقـع على أوراق ماليـة متداولـة بالسوق النظـامي أو السوق الثـاني ومنها عمليات التلاعب بالأسعار، ونشـر معلومـات غيـر صـحيحة لتضـليل المسـتثمرين، وغسـل الامـوال، والاتجـار بالمعلومـات الداخلية.

كـل هـذه العمليـات تضـر بمصـالح صـغار المسـتثمرين والاقتصـاد القـومي للبلـد للكـل ، و زعزعة الثقة بسوق الأوراق الماليـة ممـا يبعد التجـار والمستثمرين عن وضـع أوراقهم الماليـة تحت تصـرف هذه الأسـواق ، كمـا تقوم هيئـة الأوراق الماليـة بالموافقـة علـى إدراج الأوراق الماليـة فـي سـوق الأوراق الماليـة، والموافقـة علـى إدراج الشـركات المسـاهمة وشـركات الوسـاطة فـي السـوق والسماح لها بمزاولة النشاط اذ ما اتبعت القوانين والإجراءات التـي تضـعها الهيئـة بالاشتراك مـع السوق وفي حالة مخالفة أي شركة للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من الهيئة ، تقوم الهيئـة بتنبيه الشركات بوقوع مخالفة قانونية من قبلها مع بيان أوجه المخالفة وحثها علـى إزالتها خـلال مدة زمنية معينة، وفي حالة عدم استجابة الشركات المخالفة لتوجيهات الهيئة تقوم الأخيرة بوقف نشـاط هذه الشركات بـل ولها شـطب الشركات المخالفـة المدرجـة من سـوق الأوراق الماليـة، كمـا تقوم الهيئة بدور التفتيش على هذه الشركات المدرجة في سوق الأوراق الماليـة وهو أمـا أن يكـون تفتـيش دوري أو تفتـيش مفاجـأ ، بالإضـافة الـى مراقبـة القـوائم الماليـة والمـلاءة الماليـة لهـذه الشركات.

وتبين من خـلال دراستنا ان القانون المؤقت لسوق العراق لـلأوراق الماليـة رقم (٧٤)لسنة ٢٠٠٤ قد شـابهُ الـنقص التشـريعي وأكتنفـه الغمـوض فـي الكثيـر مـن أحكامـه . وهـو مـا تداركـه المشـرع فـي بعـض أحكـام مشـروع قـانون الأوراق الماليـة لسـنة ٢٠٠٨، آملـين المصـادقة عليـه ودخوله حيز التنفيذ ، وان كانت بعض أحكامه لا ترتقي الى ما توصلت اليه التشريعات المقارنة.

وتناولنـا موضـوع الدراسـة فـي اربعـة فصـول ، خصصـنا الفصـل الأول لماهيـة الهيئـات الإدارية الرقابية على سوق الأوراق المالية ، وبينا في الفصل الثاني الدور الذي تمارسه الهيئات الادارية في الرقابة على نشاط سوق الأوراق الماليـة، أمـا الفصـل الثالث تناولنـا فيـه دور الهيئات

الادارية في الكشف عن جرائم البورصة الواقعة على تداول الاوراق المالية ، وايضا تناولنا في الفصل الرابع سلطات الهيئات الادارية في الرقابة على الشركات العاملة في مجال الاسواق المالية واختتمنا الرسالة بأهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات . ونسأل الله التوفيق والسداد.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ج
المستخلص	د
المحتويات	هـ ز
المقدمة	١-٥
الفصل الأول **مفهوم الهيئات الإدارية الرقابية على سوق الأوراق المالية**	٦-٣٩
المبحث الأول: مفهوم الهيئات الإدارية الرقابية على سوق الأوراق المالية	٧-٢٣
المطلب الأول : التعريف بالهيئات الإدارية الرقابية على سوق الأوراق المالية	٧-١٣
الفرع الأول : معنى الهيئات الإدارية لغة واصطلاحا	٨-١١
الفرع الثاني : علاقة الهيئات الرقابية بسوق الأوراق المالية	١١-١٣
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للهيئات الإدارية الرقابية والاختصاصات التي تمارسها	١٣-٢٣
الفرع الأول : الطبيعة القانونية للهيئات الإدارية الرقابية	١٤-١٧
الفرع الثاني : الاختصاصات التي تمارسها الهيئات الإدارية الرقابية	١٨-٢٣
المبحث الثاني: مفهوم سوق الأوراق المالية	٢٤-٣٩
المطلب الأول: تعريف سوق الأوراق المالية وانواعها	٢٤-٣١
الفرع الأول : معنى سوق الأوراق المالية لغة وأصطلاحاً	٢٥-٢٨
الفرع الثاني : أنواع سوق الأوراق المالية	٢٨-٣١
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لسوق الأوراق المالية ووظائفها	٣٢-٣٩
الفرع الأول: الطبيعة القانونية لسوق الأوراق المالية	٣٢-٣٦
الفرع الثاني: الوظائف الاقتصادية لسوق الأوراق المالية	٣٦-٣٩
الفصل الثاني **دور الهيئات الادارية في الرقابة على نشاط سوق الأوراق المالية**	٤٠-٦٩
المبحث الأول:- دور الهيئات الادارية في الرقابة على اصدار وتداول الأوراق المالية	٤٠-٦٠
المطلب الأول:- دور الهيئات الادارية في الرقابة على اصدار الأوراق المالية	٤١-٤٦
المطلب الثاني:- دور الهيئات الادارية في الرقابة على قيد الأوراق المالية	٤٦-٥٤
المطلب الثالث: دور الهيئات الادارية في الرقابة على تداول الأوراق المالية	٥٤-٦٠
المبحث الثاني: دور الهيئات الادارية في الرقابة على عروض الشراء بقصد الاستحواذ	٦١-٦٩
المطلب الأول: تعريف نظام العرض العام للشراء بقصد الاستحواذ وانواعه	٦٢-٦٥

المطلب الثاني: دور الهيئات الادارية في الرقابة على عروض الشراء بقصد الاستحواذ	٦٥-٦٩
الفصل الثالث **دور الهيئات الإدارية في الكشف عن جرائم البورصة الواقعة على تداول الأوراق المالية**	**٧٠-١٠٣**
المبحث الأول: دور الهيئات الادارية في الكشف عن جريمتي التلاعب بالاسعار ونشر معلومات غير صحيحة ومضللة	٧١-٨١
المطلب الأول: دور الهيئات الادارية في مكافحة جريمة التلاعب بالاسعار	٧١-٧٥
المطلب الثاني: دور الهيئات الادارية في مكافحة نشر معلومات غير صحيحة ومظللة	٧٦-٨١
المبحث الثاني: دور الهيئات الادارية في الكشف عن جرائم غسل الأموال والاتجار بالمعلومات الداخلية	٨٢-١٠٣
المطلب الأول: دور الهيئات الادارية في الكشف عن جريمة غسل الأموال	٨٢-٩٢
المطلب الثاني: دور الهيئات الادارية في الحد من الاتجار بالمعلومات الداخلية خرقا لمبدأ السرية المصرفية	٩٢-١٠٣
الفرع الأول: النظام القانوني لمواجهة الاتجار بالمعلومات الداخلية	٩٣-١٠٠
الفرع الثاني: صور استغلال المعلومات الداخلية	١٠٠-١٠٣
الفصل الرابع **سلطات الهيئات الادارية في الرقابة على الشركات العاملة في مجال الأسواق المالية**	**١٠٤-١٤٤**
المبحث الأول: سلطة الهيئات الإدارية في مراقبة اجراءات تأسيس الشركات العاملة في مجال الأسواق المالية والترخيص لها بمزاولة النشاط	١٠٥-١٢٣
المطلب الأول: إجراءات ومتطلبات تأسيس الشركات العاملة في مجال الأسواق المالية	١٠٥-١١٠
المطلب الثاني: الترخيص للشركات بمزاولة النشاط	١١٠-١٢٣
المبحث الثاني: سلطة الهيئات الإدارية بالتفتيش ومراقبة القوائم المالية للشركات العاملة في مجال الأسواق المالية	١٢٤-١٤٤
المطلب الأول: وضع قواعد التفتيش على الشركات العاملة في مجال الأسواق المالية	١٢٤-١٣٤
الفرع الأول : الاساس القانوني للتفتيش وانواعه	١٢٤-١٢٦
الفرع الثاني : إجراءات التفتيش	١٢٦-١٣٤
المطلب الثاني: مراقبة القوائم المالية للشركات العاملة في مجال الأسواق المالية	١٣٤-١٤٤
الفرع الأول : القوائم المالية للشركات	١٣٤-١٤١
الفرع الثاني : الملاءة المالية للشركات	١٤١-١٤٥

الخاتمة	١٤٥ـ١٤٨
أولاً / النتائج	١٤٥-١٤٦
ثانياً/ التوصيات	١٤٦-١٤٨
قائمة المصادر والمراجع	١٤٩ـ١٦٠
الملخص الانكليزي	A-B